

## المحاضرة الثالثة: نشأة وتطور قانون المنافسة

### أولا : على المستوى الدولي:

إن إحدى أهم آليات تنظيم المنافسة ومنع الممارسات المقيدة للمنافسة تتمثل في وضع التشريعات المناسبة و فيما يلي بيان لأهم التشريعات:

1- **التشريع الأمريكي:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي كانت حريصة منذ ما يقارب القرن من الزمن على وضع آليات تشريعية لحماية المنافسة و مكافحة الاحتكار، كهدف له أولوية خاصة لدى السلطات الحاكمة يدفعها رأي عام قوي ، ومن بين القوانين الرئيسية التي يمكن ذكرها في هذا الشأن قوانين مكافحة الاحتكار الأمريكية و هي:

أ - **قانون شيرمان لمكافحة الاحتكار:** و يعتبر هذا القانون منذ إجازته في عام 1890 القانون الرئيس الذي يعبر عن التزام الأمة الأمريكية نحو إقتصاد سوق حر، وقد قضت المحكمة العليا للولايات المتحدة أن الغرض من قانون شيرمان هو حظر الاحتكارات ، والعقود ، والاتحادات إلا أن هذا القانون لم يحقق نتائج المرجوة و التي أراها واضعوه، وهذا ما أدى إلى إصدار قانون كلايتون.

ب - **قانون كلايتون 1914 وتم تعديله عام 1950:** وهو تشريع مدني لا يحتوي على عقوبات جنائية، على عكس قانون شيرمان ( يحظر بعض الممارسات التي تفضي إلى تقييد المنافسة كقيود قصر التصرف، سندات الشراء بإسم مومن معين، و الاندماجات المضادة للمنافسة)، وقد جاء قانون كلايتون موضحا ومدعما لقانون شيرمان حيث يحظر عقود الربط التي تجبر بموجبها الشركات عملائها على شراء سلعة ما، حتى يتمكنوا من شراء سلعة أخرى، كما نص على عدم قانونية التمييز السعري.

ج- **قانون روبنسون:** ويتعلق هذا القانون بتحديد الأسعار ، ويتعلق هذا القانون بتحديد الأسعار أو التمييز السعري في تشريعات مكافحة الاحتكار في المجتمع الأمريكي، ونصت المادة الثانية من هذا القانون على عدم مشروعية تمييز البائع للسعر ذات المستوى أو النوعية الواحدة، وذلك في حالات التي ينتج فيها عن ذلك التمييز تقلص المنافسة.

### 2- التشريع الأوروبي

لقد أصدرت الدول الأوروبية عدة قوانين وطنية تهدف إلى تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار، وكما تم إعلان اتفاقية السوق الأوروبية المشتركة المعروفة باتفاقية روما 1957، بهدف التوفيق و التجانس بين قوانين الدول الأعضاء في السوق الأوربي

المشترك، وصولاً إلى الإتحاد الحالي بأسواقه المفتوحة، لذا اعتمدت الاتفاقية الأوروبية أساساً للقوانين الوطنية للدول الأوروبية في شتى المجالات، ومنها تنظيم المنافسة و منع الممارسات الاحتكارية في المادتين 85(81 حالياً) و 86(82 حالياً) من الاتفاقية، بمعنى آخر أنه عند حصول تنازع القوانين الوطنية و أحكام الاتفاقية تكون الأولوية للاتفاقية في الأعمال و التطبيق، مما أدى بالدول الأعضاء إلى دمج أحكام الاتفاقية في قوانينها الوطنية.

### 3- التشريع الفرنسي

إن الاهتمام بحماية المنافسة الحرة عن طريق منع الاتفاقيات المحظورة بين المتعاملين الاقتصاديين، ظهر في فرنسا منذ القرن 18 و بداية القرن العشرين، وتواصل إلى غاية منتصف القرن 20 أو بالأحرى إلى سنة 1960، وكانت محاربة التجاوزات التي تمارس على المنافسة الحرة غير جدية و غير صارمة و لم تتطور أحكام مبدأ المنافسة الحرة بفاعلية إلا في الستينات.

و الاعتراف الرسمي بمبدأ المنافسة الحرة يعود إلى تاريخ 14 و 17 جوان 1791 بحيث صدر مرسوم جاء بقانون يدعى لوشيلي، ويلاحظ أن المادة الرابعة من هذا المرسوم لم يتم فيها الإعراف بهذا المبدأ بشكل واضح، وفي عام 1953 صدر مرسوم جاء بقواعد و أحكام جديدة في المنافسة لكن تم إلغائه جزئياً، تم صدر فيما بعد قانون 02 جويلية 1963 يعاقب على التعسف في الهيمنة على السوق، وفي سنة 1977 صدر قانون 19 جويلية الذي تممه و كمله مرسوم 25 أكتوبر 1979، والذي لم يتضمن أحكام تقوم بقمع الاتفاقات المحظورة فحسب، بل يقوم كذلك بالنص على إجراءات تبين كيفية القيام بمراقبة مسبقة للمركزات و التجمعات الاقتصادية، تم صدر بعد ذلك أمر 01 ديسمبر 1986.

### ثانياً: تطور قانون المنافسة في الجزائر

بعد الاستقلال مباشرة و نظراً لافتقار الجزائر لمنظومة قانونية، فقد أبقّت العمل بالقوانين الفرنسية بموجب قانون 157/62 المؤرخ 31 ديسمبر 1962 إلى غاية وقت لاحق، إلى أن انتهجت النهج الإشتراكي لتبدأ مرحلة سيطرة الدولة على الإقتصاد و دواليبه، منشأة إحتكارات المؤسسة العمومي، حيث تحت تأثير النزعة الوطنية و الفكر الإشتراكي وجد التحديد الإداري لأسعار المنتجات و الخدمات فلا حرية في تحديد الأسعار و لا حرية المنافسة في تلك الفترة.

ونظراً لاعتماد الجزائر على المداخل التي توفرها المحروقات تعطلت الآلة الإنتاجية بسبب انخفاض أسعار المحروقات لسنة 1986، مما أدى إلى حدوث الأزمة الإقتصادية إلى جانب تراكم المديونية، تلك كانت مبررات كافية لدفع المشرع الجزائري إلى تبني إصلاحات ابتداءً من سنة 1988، وذلك بصدور القانون 01/88

المؤرخ 12 جانفي 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية، والذي جاء لأجل إصلاح النظام الاقتصادي و منح المؤسسات قدرا واسعا من الاستقلالية. ثم توالى التشريعات في هذا المجال و التي نذكر منها:

1- القانون رقم 12/88 المؤرخ 12 جانفي 1988 المتعلق بالتخطيط و الذي نص في المادة 30 منه على أنه: " يقتضي تطبيق أهداف التخطيط الوطني من أجل الفعالية الشاملة لتوجيه السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية المتوسطة الأمد على الخصوص ماييلي: تنظيم السوق و تطوير الشروط التي من شأنها أن تدعم دورها ضبط الوتيرة"

2- المرسوم التنفيذي 201/88 المؤرخ 18 أكتوبر 1988 الذي يتضمن إلغاء جميع الأحكام التنظيمية التي تخول المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط اقتصادي أو إحتكار للتجارة بموجب المادة الأولى منه بقولها: تلغى صراحة الأحكام التنظيمية التي تحول المؤسسات الإشتراكية ذات الطابع الاقتصادي التفرد بأي نشاط أو إحتكار تسويق منتوجات أو خدمات، وذلك مالم تكن هناك أحكام تشريعية مخالفة "

3- القانون 12/89 المؤرخ 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار الذي نص في المادة 03 منه على إعداد تنظيم خاص للأسعار يخضع لمقاييس معينة من بينها حالة العرض و الطلب.

4- المرسوم التنفيذي 84/90 المؤرخ 13 ماي 1990 الذي يضبط كيفية تحديد إجراء التصريح بالأسعار عند إنتاج السلع و الخدمات.

5- المرسوم التنفيذي 87/90 المؤرخ 13 ماي 1990 المتضمن طريقة تحديد قواعد إشهار الأسعار.

6- المرسوم التنفيذي 91/91 المؤرخ 06 أفريل 1991 المتضمن تنظيم المصالح الخارجية للمنافسة و الأسعار و صلاحياتها و عملها.

بعد تحقيق الإصلاحات الغي القانون 12/89 وإستبدل بالأمر 06/95 المؤرخ 25 جانفي 1995 المتعلق بالمنافسة، وهو أول قانون في الجزائر يتبنى صراحة المنافسة الحرة بغية زيادة الفعالية الاقتصادية و تحسين مستوى معيشة المستهلكين.

و بعد سبع سنوات (07) صدر الأمر 03/03 المؤرخ 19 جوان 2003 المتضمن قانون المنافسة بديل عن الأمر 06/95 حيث تم بموجبه إلغاء هذا الأخير و إضافة أحكام جديدة إليه، بالرغم من أن القانون الجديد تبنى واحتفظ بنفس القواعد الموجود في القانون السابق الملغي، من حيث إرسائه لمبادئ المنافسة الحرة و تنظيمه للممارسات التي تتنافى مع هاته المبادئ تحت تسمية"

الممارسات المقيدة للمنافسة" المعدل و المتمم بموجب القانون 12/08 المؤرخ  
25 جوان 2008 و قانون 05/10 المؤرخ 05 أوت 2010.